الإطارات الصناعية و إنتاج النخب في الجزائر: دراسة حالة لإطارات مديرية الصيانة لسوناطراك بالأغواط

Industrial fame workers and elite production in Algeria: a case study at the Sonatrach maintenance directorate, Laghouat

Les cadres industriels et la production des élites en Algérie: étude de cas de la direction de la maintenance de Sonatrach, Laghouat

ط.د. عيسى الوناس

جامعة الجزائر 02 ابو القاسم سعد الله

أ.د. العربي حران

جامعة عمار ثليجي، الاغواط

تاريخ الإرسال: 23-10-2019 - تاريخ القبول: 03-06-2020 - تاريخ النشر: 31-07-2022

ملخص

لقد شكل موضوع الإطارات وقضايا النخبة محورا مهما في الدراسات السوسيووجية والدراسات السياسية، وذلك راجع لطبيعة العلاقة التي تربط ما بين الأدوار التي تجتمع في بوتقة واحدة، على اعتبار أن دور الإطارات الصناعية لا يتمثل على الصعيد التنظيمي فقط وإنما لها علاقة مباشرة بالأدوار والممارسات النخبوية على الأصعدة الاجتماعي والسياسي والثقافي لما تحوزه من تكوين علمي وخبرات عملية يخولها أن تكون فئة مهمة في بنية المجتمعات الحداثية. من خلال هذا المقال نحاول أن نتطرق إلى موضوع الإطارات الصناعية الجزائرية ودورها في إنتاج نخب اجتماعية وثقافية وسياسية في الساحة الجزائرية. من خلال الدراسة الميدانية للموضوع تبين للباحثين من خلال نتائج البحث أن الإطارات الجزائرية لا تشارك بفعالية في إنتاج نخب فكرية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية، كما اتضح للباحثين كذلك أنها لا تلعب أدوارها الأساسية في المجتمع، ويبقى دورها مقصورا على الأدوار الوظيفية فقط، أي أن مجال تأثيرها على الصعيد التنظيمي فقط، ضف إلى ذلك أنها لا تملك حتى سلطة القرار داخل هذا المجال. وعليه يمكن القول أن فئة الإطارات الصناعية هي فئة مقادة وليست فئة قيادية في الجزائر.

الكلمات الدالة: الإطارات الصناعية النخب الثقافية؛ النخب الفكرية والسياسية؛ الأدوار والوظائف.

Abstract
The theme of executives and the question of elites constitute a central axis in sociological and political studies. The work produced has analyzed the process of forming cadres as an elite. Through this article, we will attempt to address the issue of Algerian industrial executives and their role in the production of social, cultural and political elites on the Algerian scene. The results of our study show that industrial executives do not play their roles in the training of elites in Algerian society because they are not associated with managerial decision-making in the companies that employ them.
Algerian industrial executives a category of execution a class of conduct and not a category of leadership.

keywords: Industrial executives; cultural elites; intellectual and political elites; roles and functions.

Résumé
Le thème des cadres et la question des élites constituent un axe central dans les études sociologiques et politiques. Le processus de la constitution des cadres comme une élite fait partie des problématiques traitées dans les travaux relevant de ces deux champs disciplinaires.
A travers cet article, en guise de contribution à la réflexion sur le rôle des cadres industriels dans la production des élites sociales, culturelles et politiques sur la scène algérienne, nous montrerons que les cadres industriels ne jouent pas un rôle déterminant dans la formation des élites dans la société algérienne. Nous expliquerons ce constat par l'absence de ces cadres dans les instances de prise de décisions managerielles dans les entreprises qui les emploient. Nous montrerons également que les cadres industriels algériens constituent une catégorie d'exécution et non une catégorie de leadership.

Mots-clés: cadres industriels; élites culturelles; élites intellectuelles et politiques; rôles et fonctions.

مقدمة

إن دراسة النخب المهنية يكتسب أهمية خاصة في الوقت الراهن بسبب الدور الحاسم الذي تقوم به في المجتمع، باعتبار أن عمليات التنمية الاجتماعية والسياسة والاقتصادية ترتكز إلى حد بعيد على المؤهلات والخبرات المتوفرة على هذه المجموعات الاجتماعية، وعلى موقعها والدور الذي تقوم به في عمليات التغير الاجتماعي، كونها تتصدر وتقود الكثير من المؤسسات الاجتماعية سواء في حقل الاقتصاد أو السياسة أو

الثقافة، مما يجعلها تتسلم مقاليد إدارة وتسيير تلك المؤسسات، ومن ثم تحتل موقعا رائدا في المجتمع والدولة، فضلا عن كونها مصدرا للقيم والمعايير في المجتمع، وبالتالي تشكل عاملا حاسما وأساسيا في تحقيق التماسك والتلاحم داخل المجتمع.

ومن الطبيعي أن تكون النخب التي تلعب أدوارا حاسمة في حياة المجتمع متعددة ومتنوعة بتنوع مجالات النشاط في المجتمع، منها النخبة الاقتصادية الفكرية السياسية الإدارية المهنية وغيرها، ولعل الإطارات الصناعية تعتبر واحدة من تلك المجموعات الاجتماعية المرشحة لأن تكون نخبة تقع في نقطة التقاطع بين هذه الحقول والمجالات المتعددة فهي اقتصادية وفكرية ومهنية في آن واحد، وهو ما يكسبها أهمية خاصة ويرشحها لان تلعب الأدوار الحاسمة في حياة المجتمع مستقبلا وذلك ما يجعلنا نقف عند مفهوم النخبة المهنية.

يمكن تحديد المقصود بكلمة النخبة المهنية بالاعتماد على عاملين أساسين هما:

- المستوى التعليمي والقدرات المهنية التي تشكل مهارات فنية يكون المجتمع في حاجة إليها في وقت معين وفي قطاع محدد.
- المناصب التي تحتلها في مجال أو قطاع نشاط معين والمرتبطة أساسا بالمؤهلات العلمية والمهارات الفنية، وهي مصدر امتيازات لأصحابها تميزهم عن باقي الجماعات.

وبالنظر إلى العاملين السابقين يمكننا اعتبار الإطارات الصناعية نخبة مهنية بسبب ما يتوفر لديهم من معارف ومهارات ترشحهم لاحتلال موقع ومكانة مرموقة في بنية المؤسسة أولا ثم المجتمع ثانيا، كما تمنح لهم تلك السمات والخصائص فرصا لفرض توجهاتهم في مجال تسيير المؤسسات والتأثير على السياسة الاقتصادية للمجتمع سوآءا بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

تعتبر الإطارات واحدة من الفئات الاجتماعية التي ارتبطت مسيرتها بقوة بما حدث ويحدث في المجتمع من تغيرات هيكلية عميقة، ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا أن رصد تاريخ هذه الفئة الاجتماعية هو في ذات الوقت رصد لتاريخ الجزائر الحديثة بكل طموحاتها الكبرى وآمالها العريضة في الخروج من دائرة التخلف عن طريق التنمية الوطنية المتكاملة والمستقلة من جهة، ورصد أيضا لخيبات الأمل المتكررة والعثرات المتوالية التي قضت على تلك الطموحات والآمال من جهة ثانية.

كانت الإطارات في زمن المشاريع التنموية الكبرى تمثل الحامل الاجتماعي لمشروع المجتمع العصري والحديث، حيث ساد الاعتقاد في القوة الخارقة للتكنولوجيا والتأثير السحري للتصنيع الذي يكتسح بقوة البنى التقليدية للمجتمع، ويقضي على مؤسساته وتنظيماته القديمة، حاملا معه بنى اجتماعية حديثة ومنظومات معيارية وقيمية جديدة تتلاءم مع روح العصر في نهاية القرن العشرين.

من هذا المنطلق، نعتقد أن معرفة بنية المجتمع الجزائري المعاصر، والتحولات العميقة التي شهدها على مختلف الأصعدة، وكذلك استشراف آفاقه المستقبلية لن تكون ممكنة دون التعرف على النخب الحديثة التي تؤثر بقوة على مسار نموه وتطوره، ونعتقد أن الإطارات الصناعية واحدة من تلك النخب التي سوف يزداد وزنها وتأثيرها في ضوء التحديات المفروضة على الجزائر من قبل المحيط العالمي الراهن إن هي أرادت تحقيق نقلة نوعية، وبأقل الأضرار والتكاليف، من نظام اجتماعي ذي طابع شمولي، سلطوي واحتكاري، إلى نظام اجتماعي ديمقراطي اجتماعيا واقتصاديا، وتعددي سياسيا (العياشي عنصر، 2002، ص04) ومنفتحة ثقافيا ، وذلك ما يتوقف في جزء كبير منه على المكانة التي ستحتلها هذه النخبة في بنية المجتمع، وطبيعة الدور الذي ستقوم به، ونوع المعاملة التي ستحظى بها من قبل السلطة وأجهزتها من جهة، والمجتمع ومؤسساته من جهة ثانية.

1. عرض نقدي للأدبيات حول الإطارات والنخب

انطلاقا من عدة دراسات سابقة حول موضوع الإطارات الصناعية ومشاركتها في المجال النخبوي في الجزائر، حيث تطرق العديد من الباحثين إلى هذا الموضوع باعتباره أحد أهم الركائز الأساسية المشكلة للهوية الثقافية والاجتماعية وتشكل النخب، هذه النخب التي من المفروض أن يكون لها دور قيادي في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

من خلال ذلك تطرق الياس شرفة، وهو باحث بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة إلى النخبة الصناعية في الجزائر، حيث تطرق إلى تحليل كيفية نشوء النخب بشكل عام وإلى النخب الصناعية بشكل خاص، ودورها في الحقول الاجتماعية في الجزائر، حيث أشار إلى دور الحقبة الاستعمارية في ظهور نخب صناعية ذات تعليم وتكوين فرنسي، ونخب أخرى متكونة من المعاهد العربية مثل الزيتونة والأزهر وغيرها من المعاهد، وأشار

الباحث إلى ذلك الصراع الذي نشأ بين هاتين الفئتين، من جهة أخرى أشار الباحث إلى دور الجامعة في تشكيل النخب في المجال الاجتماعي الجزائري، ورأى أن الجامعة لم تقم بدورها في إنتاج نخب حقيقية وإنما أنتجت كما يسميها هو إنصاف النخب، ويشير كذلك أن الممارسة النخبوية لهذه الفئة اقتصرت على المجال الاقتصادي، ولم تتعد إلى جوانب أخرى خاصة المجال السياسي والثقافي، ويؤكد الباحث كذلك على أن الدولة استحوذت عليها لخدمتها فقط، حيث أصبحت النخب عبارة موظفين فقط يعملون لصالحها.

وفي دراسة أخرى للباحثين زياني صالح وبن سعيد مراد حول مسألة الإخفاق النخبوي لمساعي التغيير السياسي في الجزائر، حيث أشارا الى مسألة تشكل النخب الجزائرية بعد الاستقلال، والتي لم تستطع الدخول إلى النسق السلطوي بفعل سيطرة النخب الثورية التي لم تكن نخبا بالمعنى الحقيقي، وإنما ثوارا بعقلية شعبوية وتحكمها بالقرار السياسي والاقتصادي وكافة منافذ السلطة، حيث عمدت إلى إلغاء دور النخب الثقافية والاجتماعية من الممارسة في الحياة السياسية.

في حين يشير الباحثان كذلك إلى أن النخب في حد ذاتها استقالت من أدوارها الحقيقية بفعل ضغوط اجتماعية وأخرى سياسية، ويشير الباحثان إلى أن العديد من الأزمات التي مرت بالدولة الجزائرية سببها الرئيسي هو تخلي النخبة عن الممارسة السياسية الحقيقية مثل ما حدث في سنوات الثمانينات والعشرية السوداء، ويضيف الباحثان إلى أن هذه الاستقالة ساهمت في صعود العديد من الفئات الاجتماعية وأخرى دينية لا علاقة لها بالممارسة السياسية والتغيير السياسي، والتي أودت بالجزائر بالدخول في العديد من الأزمات السياسية.

وفي دراسة أخرى للباحث ميراني حسان حول أدوار الإطارات الصناعية حيث سعى من خلال هذه الدراسة إلى التركيز على الوظائف الأساسية للإطارات الصناعية، ليس على صعيد المؤسسات الصناعية فقط وإنما في المجال الاجتماعي والمجال السياسي، على اعتبار أن هذه الفئة تمتاز بمقومات علمية ومعرفية وخبراتية أكثر في شتى المجالات، ومن خلال ذلك حاول الباحث إجراء إسقاط حول الإطارات الصناعية الجزائرية ودورها في الحياة الاجتماعية في الجزائر، ومن خلال ذلك أشار الباحث إلى الدور الأول، الذي يشمل البعد المهني التنظيمي حيث أكد فيما يخص هذا الدور الذي أشار إليه على أنه

دور وظيفي بمعنى الكلمة، وأن ظروف نشأة الإطارات في حد ذاتها يعود إلى الاحتياجات الوظيفية في المؤسسات الصناعية الأولى في العالم مثل ما أشار إليه في بداياتها في الولايات المتحدة الأمريكية سنة1880 في قطاع السكك الحديدية، نفس الأمر في الجزائر التي عمدت الى بلورة نموذج اقتصادي يعتمد على الكفاءات والمهارات من أجل تسيير وتنظيم المؤسسات الصناعية الجزائرية خاصة بعد الاستقلال، أما الدور الثاني فقد انتقل فيه الباحث من الجانب المهني إلى الجانب المهني الاجتماعي، حيث يحدد في هذا الدور العلاقة الاجتماعية كفئة سوسيومهنية، لها أدوارها في إطار تنظيم اجتماعي على الصعيد المؤسساتي أو على صعيد المجتمع ككل.

ويطرح في هذا البعد مكانة الإطارات الجزائرية في ظل تعدد القوى الاجتماعية داخل النسيج الاجتماعي، وعليه يتحدد هذا الدور بمدى التماسك الاجتماعي والمهني لهذه الفئة، إضافة إلى العمق والعقلانية التي تتصف بها هذه الفئة على عكس الفئات الاجتماعية الاخرى، ومنه يتحدد بذلك الدور الأخير لهذه الفئة وهو الدور القيادي في المجال الاجتماعي، حيث يشير الباحث إلى أنه كثيرا ما لعبت هذه الفئة أدوارا حاسمة في ظل الأزمات السياسية والاجتماعية والعمالية في الدول الأوروبية أو الدول الصناعية الأولى، وذلك ما سمح لها بأن تمارس دورها القيادي بكل فاعلية وعقلانية.

من خلال البحوث والدراسات السابقة حول ممارسة الإطارات للأدوار النخبوية، اتضح لدى الباحثين ذلك الشرخ الهائل والبعد الكبير حول الممارسة الصحيحة للإطارات الصناعية الجزائرية لأدوارها الحقيقية، ويرجع الباحثون ذلك للعديد من النقاط أهمها: أن ظروف نشأة الإطارات الجزائرية الصناعية لم يساعد على خلق نخبة صناعية فعلية، إضافة إلى وجود نوع من الصراع بين الإطارات بالعودة إلى مسار تكوينها، ومن جهة أخرى العامل السياسي الذي لعب دورا كبيرا في إبعاد هذه الفئة من مركز القرار أو حتى الاقتراب إليه، لذا فإن الدولة ساهمت بشكل كبير بفعل أطر سياسية وقانونية في تحويل هذه الفئات والنخب الى فئات وظيفية فقط.

وعليه جاءت دراستنا الميدانية حول موضوع الإطارات الصناعية في الجزائر، ومشاركتها في المجال النخبوي ليس على الصعيد السياسي فقط وإنما على كافة الأصعدة.

2. الإجراءات المنهجية في الدراسة

إن اختيار موضوع الإطارات الصناعية وإنتاج النخب في الجزائر لم يكن وليد الصدفة، وإنما تبلور نتيجة الملاحظة العلمية ضمن الحقل العلمي التنظيمي، وضمن الحقل العلمي الاجتماعي، حيث تعزى العديد من الأزمات والمشاكل الاقتصادية والصناعية والاجتماعية في الجزائر إلى تخلي الإطارات الصناعية عن أدوارها الحقيقية، والمطالبة بها اجتماعيا ومهنيا. ومنه جاءت دراستنا حول موضوع المشاركة النخبوية للإطارات الصناعية في المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية ومجالات أخرى في الجزائر.

1.2 تساؤلات الدراسة

إن طرح هذه الفكرة كموضوع للدراسة استلزم طرح مجموعة من التساؤلات التي تقودنا إلى محاولة فهم الوضعية الفعلية للإطارات الجزائرية، من بين هذه الأسئلة يمكن طرح التساؤلات التالية:

- هل هناك تكوين علمي ومعرفي ومهني للإطارات داخل التنظيمات الصناعية في الجزائر؟
- هل هذه الإطارات الصناعية تمارس أدوارها الرئيسية داخل المجال التنظيمي وخاصة عملية صنع القرار؟
- هل هناك امتداد لمشاركة اجتماعية وثقافية وسياسية وفكرية داخل النسق الكلي، سواء على المستوى المجتمع المحلي أو الوطني؟
- ماهي أهم مجالات المشاركة النخبوية للإطارات الصناعية في الجزائر؟

من خلال ذلك تمت صياغة الفرضيات بالشكل التالي:

- تخضع الإطارات الصناعية الجزائرية إلى تكوين علمي ومعرفي يتوافق مع متطلبات الشغل والوظائف داخل التنظيم الصناعي.
- تمارس الإطارات أدوارها الرئيسية داخل التنظيم بكل حرية، وتتمتع باستقلالية تامة في عملية صنع القرار.
- تمارس الإطارات الصناعية العديد من الأدوار خارج المجال التنظيمي، وتشارك بفاعلية داخل النسق الكلي (المجتمع)

- يعتبر المجال السياسي والثقافي أهم المجالات التي تشارك فيه النخب الصناعية في الممارسة النخبوية.

وفقا لذلك تم تحديد مؤسسة سوناطراك -مديرية الصيانة- بالأغواط كمجتمع دراسي، لأنها تتوفر على كافة الخصائص الاجتماعية والمهنية، ووجود عدد كبير من الإطارات يسمح لنا بإجراء دراسة ميدانية حول موضوع البحث، ومنه تحدد المجتمع المدروس في المؤسسة بمقدار 112 إطار موجودا في المؤسسة، باستخدام منهج دراسة حالة لمجموع الإطارات الصناعية المتواجدة أثناء إجراء البحث الميداني، واستخدام الاستبيان كأداة لجمع المعطيات.

3.2 تحديد مفاهيم ومصطلحات البحث

1.3.2 الإطار: أجير يمارس وظيفة مبادرة أو قيادة، ويتحمل مسؤوليات في نشاط المؤسسة أو الإدارة، ويملك تكوينا عاليا، محصلا عليه إما عن طريق دبلوم أو مكتسب شخصي في الميدان التقني والإداري، والقانوني، والتجاري والمالي. (العياب، 2007، ص29)، والإطار مفهوم من أصل فرنسي، لم يستعمل خارج فرنسا إلا في بعض المستعمرات الفرنسية القديمة، وبما أنه تم تحليل وضعية الإطار في المجتمع الفرنسي ينتهي بإعطاء تعريف له، على أنه أجير يمارس وظيفة المبادرة والقيادة، ويقوم بمسؤولية معينة داخل المؤسسة، وهو الذي حصل على تكوين عالي ممثل بشهادة أو تكوين محصل عليه ذاتيا عن طريق الممارسة والخبرة. أما Kaufmann فيعرفه على أنه شخص له سلطة المبادرة داخل نظام معين، كما يعتبر أيضا فرد يعمل في إطار علاقة عمل في إحدى القطاعات الاقتصادية، وكان يقوم بتفويض من قيادة التنظيم بإحدى مهام الدراسة أو التخطيط أو الرقابة سواء امتلك السلطة أو لا مع اعتراف رسمي له باحتلال تلك المكانة، مع ما يترتب عن ذلك من نتائج على موقعه وأجره وواجباته وحقوقه.(A.Layachi, 2007, p216)

2-3-2 الاطارات: ظهر هذا المفهوم في 1930، ونعني به الناشطون داخل المؤسسة ولهم شهادة عالية (التعليم العالي) ولهم مدخول عالي (أجرة عالية) فهم موظفون أو أجراء يشتغلون في وظائف ذات مسؤولية، هذه الوظائف أو المناصب تحتاج إلى كفاءات وتقنيات من أجل ضمان التنظيم والمراقبة داخل المؤسسة قصد التنفيذ الأحسن للمهمات.

فئة الإطارات في ارتفاع متزايد بسبب الحاجة إلى اليد العاملة المؤهلة، وبسبب ديموقراطية التعليم وكذلك الحراك المهني. (Gilles, 2004, p08)، وفي تعريف آخر: الإطارات هم الذين لديهم تكوين تقني إداري، قانوني ويعملون بتفويض السلطة من طرف رب العمل، أو المؤسسة لقيادة الأجراء اخل المؤسسة، فالاطار يقوم بعملية القيادة والتسيير داخل المؤسسة".(Juée, 1999, p09)

2-3-3 النخبة: عرف كل من باريتو وموسكا النخبة على Hانها: "تلك الأقلية المنظمة نسبيا، والتي تقود وتسيطر على الأكثرية غير المنظمة بفضل قدراتها المتفوقة، وبفضل رصيدها العلمي والثقافي، إما بشكل مكتسب أو موروث. أو هي جماعات وظيفية مهنية تحظى بمكانة عالية في المجتمع" (ابراش، 1998، ص115). كما يعرفها ريمون ارون على أنها "الاقلية التي تمارس وظائف قيادية باستخدام جميع الموارد المتوفرة من أجل رفع مستوى الحياة" ويعرفها كمال المتوفي على أنها "تلك المجموعة من الأفراد الذين يمتلكون مصادر وأدوات السياسة في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية والهامة في المجتمع". (سعادة، 2010، ص99)

ويحدد جير روشيه مفهوم النخبة اعتمادا على التحليلات الكثيرة لعلماء اهتموا بتحديد مفهومها على النحو التالي: الصفوة الثقافية التي تضم أشخاصا وجماعات اكتسبوها بواسطة التأثير الذي يمارسونه فكريا وثقافيا. (نعمان عباسي، 2010، ص 116)، في أن النخب تشمل جميع الأشخاص الذين حازوا على تعليم عال سواء في الجامعات أو المعاهد أو في المدارس العليا، ويشتغلون في مجال الفكر والثقافة، نجد من بينهم: الكتاب، الصحفيون، الروائيون المفكرون والفلاسفة المنظرون والأساتذة الجامعيون.

3. عرض النتائج

1.3 لمحة عن النخبة المدروسة

-الاصول الاجتماعية والجغرافية: يتبين من خلال النتائج الإحصائية أن العديد من الإطارات من أوساط حضرية بنسبة 54% ونسبة 46% من أوساط ريفية، هذا التقارب في التقسيم الجغرافي دليل على الروابط الاجتماعية الكبيرة بين المدينة والريف، ويؤكد الكثير من الإطارات أنهم استقروا في المدينة بعد توظيفهم في المؤسسة، وبالتالي فإنهم يحملون خلفيات اجتماعية مستمدة من الأرياف المجاورة للمدينة، ويتبين كذلك من

خلال النتائج الإحصائية أن معظم الإطارات من أسر تقليدية بسيطة، ليست لها مكانة اجتماعية مرموقة في المجتمع أو من عائلات كبرى أو عائلات غنية في المنطقة ، حيث أن أغلبية الإطارات من عائلات بسيطة وفقيرة في العديد من الأحيان، وأن مهن الآباء في الغالب كانت الفلاحة أو تربية المواشي خصوصا مع ما تمتاز به المنطقة من الأساليب الاقتصادية، وهذا يرجع إلى التأثيرات الاجتماعية للمرحلة الاستعمارية وسياسة إقصاء وتهميش الأهالي، والتمييز العرقي والجغرافي بعد الاستقلال إضافة إلى الأعراف والتقاليد في المنطقة، والتي تؤكد على أنها مجتمعات تقليدية بامتياز. ولذا لا نجد تمثيل المرأة في الجانب المؤسساتي بشكل كبير بالرغم من سياسات التعليم والمناداة بحرية المرأة.

إن المستوى الاجتماعي المتدني للإطارات يعتبر أحد أهم العراقيل في كبح الطموح الاجتماعي، والمشاركة النخبوية للإطارات الصناعية في الجزائر، وما يعزز ذلك بعض الدراسات في المجال التنظيمي على شاكلة ما أشار إليه مولاي الحاج ابراهيم في دراسته حول تمثلات عمال التنفيذ للإطارات في المؤسسة الصناعية، حيث حاول الباحث في دراسته الكشف عن درجة تأقلم العمال التنفيذين مع نظام وثقافة العمل الصناعية التي فرضها التوجه نحو التصنيع، ومن بين أهم الإشكالات التي عالجها الباحث في دراسته مدى امتثال العمال التنفيذين لقرارات وأوامر الإطارات التي تشترك معها في نفس الخصائص الاجتماعية، بمعنى أنها من نفس المستوى الاجتماعي وفي حالات أقل من ذلك ومن نفس المجتمع المحلي، ليخلص في الأخير إلى أن الثقافة الاجتماعية السائدة وكذا الأعراف والتقاليد والتقسيم الطبقي في الجزائر يلعب دورا مهما ومحددا رئيسيا في تمثلات العمال داخل المجال التنظيمي.

2.3 رأس المال العلمي للنخبة الصناعية

شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال في الجزائر في محاولة منها لإقامة نهضة اقتصادية كبرى توجها تاما للسلطة الجزائرية إلى القطاع الصناعي والتصنيع، من خلال الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية والتركيب الصناعي، وعليه استلزم الأمر إيجاد موارد بشرية قادرة على القيام بهذه النهضة الصناعية، حيث اعتمدت السلطة الجزائرية على الإطارات الموجودة لديها، إضافة إلى تكوين إطارات جزائرية أخرى عبر المعاهد ومراكز التكوين وكذا الجامعات الجزائرية، وإلى تكوين إطارات خارج الوطن.

وفيما يلي دائرة توضح أهم المؤسسات التكوينية في الجزائر والأكثر اعتمادا من طرف السلطة الرسمية للجزائر في تكوين الإطارات والموارد البشرية ككل:

المخطط رقم 01: دائرة بيانية للمؤسسات التكوينية للإطارات الصناعية الجزائرية

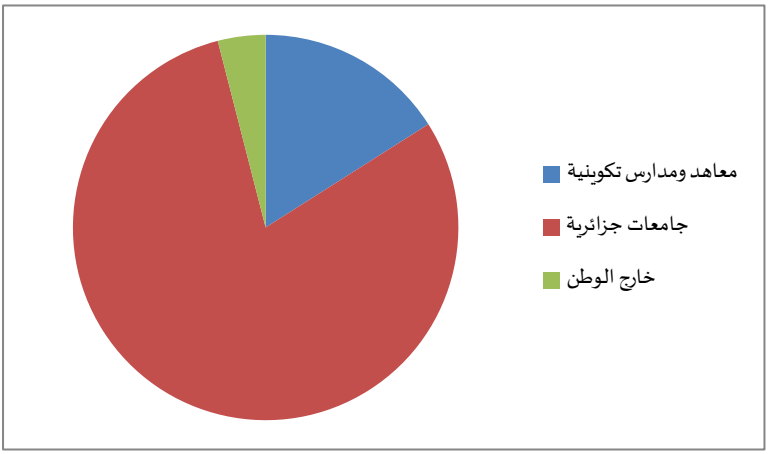

من خلال نتائج المحور الأول حول الإطارات الصناعية يتضح لنا أن إسهام المؤسسة الجامعية الجزائرية كبير جدا في إنتاج الإطارات الصناعية، وهذا ما توضحه نسبة 83.33% من مجموع الإطارات المبحوثة، وقد تبنت الجزائر بعد الاستقلال استراتيجية من أجل سد الاحتياج من الإطارات خصوصا مع تبني الجزائر لمرحلة التصنيع من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري، وتمثلت في التوجه نحو الصناعات الاستخراجية مثل النفط والصناعات التحويلية والمركبات الصناعية مثل الحديد والصلب.

إن هذا التوجه فرض توجها آخر على الجامعة الجزائرية، هو التوجه نحو التخصصات الصناعية على حساب العلوم الاجتماعية والإنسانية، وذلك من أجل تخريج إطارات صناعية قادرة على تسيير المؤسسات وضمان بقائها والمضي قدما بالطاقات الجزائرية دون الاعتماد على الموارد البشرية الخارجية، ولذا شكل التوجه نحو العلوم الصناعية حجر الأساس في المراحل الزمنية الأولى للجامعات الجزائرية، نفس الأمر بالنسبة لمعاهد التكوين التي سارعت إلى إنتاج عمالة ذات كفاءة وخبرة في ميدان التصنيع، وهذا ما تعكسه نسبة 16.66% من الإطارات الصناعية في المؤسسة، حيث أكدت هذه الفئة من الإطارات أنهم تلقوا تكوينا في المعاهد العليا ومدارس التكوين، ومن جهة أ خرى نجد نسب 4.16 %من الإطارات لديها تكوين خارج الوطن ونجد ذلك عند الإطارات القديمة في

المؤسسة أو الأولى، والتي تلقت تكوينا خارج الوطن عن طريق اتفاقيات بين العديد من الدول مثل الاتحاد السوفياتي قديما التي ربطت الجزائر بها علاقات كبيرة جدا خصوصا في مجال التصنيع والتصنيع الحربي(بن اشنهو، 1975، ص482)

وفي العقد الثامن أو مرحلة الثمانينات ظهرت نتائج التكوين الجزائري للإطارات، لكنها تعرضت للتهميش خصوصا مع بداية الأزمة الاقتصادية ومشاكل العمل، وكذا دخول الجزائر في نمط اقتصاد السوق الذي فرض العديد من التغيرات الجذرية في النمط الاقتصادي الجزائري الاشتراكي. (Ben Moussa, 1983 , p53)

في محور المشاركة في صنع القرار أشارت النتائج إلى ما يلي: تعتبر عملية المشاركة في اتخاذ القرار بالنسبة للإطارات عاملا مهما في تشكيل مكانة اجتماعية وهوية تنظيمية وإطار أساسي في الثقافة التنظيمية، حيث يتحدد من خلالها درجة الولاء والانتماء التنظيمي وكذا مستوى الاغتراب بالنسبة للإطار.

المخطط رقم 02: أعمدة بيانية توضح إجابة المبحوثين حول عملية المشاركة في القرار

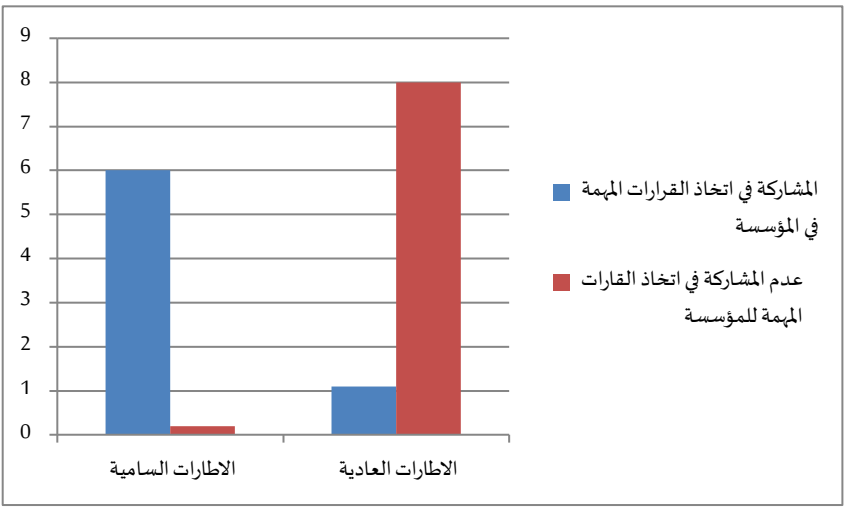

من خلال النتائج الواضحة في الأعمدة البيانية تبين أن هناك مستويات مركزية في عملية اتخاذ القرارات خاصة المهمة منها في مصير المؤسسة، حيث توضح النتائج أن الإطارات العادية غير معنية في عملية الاشراك في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة، وهذا من شأنه أن يخلق نوعا من الاغتراب لدى الإطارات العادية، وعدم الانتماء للمؤسسة، والذي قد

يؤثر سلبا على مردودية العمل والدافعية للإنجاز، حيث تميل الإطارات العادية إلى أخذها بعين الاعتبار في اتخاذ قرارات مصيرية ومهمة للمديرية، في حين نجد أن الإطارات السامية لها دخل كبير في عملية اتخاذ القرارات المهمة للمؤسسة، حتى وإن كان العديد منهم يؤكد أن عملية المشاركة في اتخاذ القرار ليس كعملية استشارية وإنما كقرارات إملائية خاصة في ظل التسيير المركزي، والذي من شأنه أن يخلق العديد من المشاكل التنظيمية أكثر منها حلولا كما يشير البعض.

إن ممارسة السلطة المركزية تجعل المؤسسة في حالة تبعية دائمة إلى المؤسسة الأم، إضافة إلى ذلك تجعل من الإطارات العادية والإطارات السامية كفاءات بشرية غير قادرة على اتخاذ قرارات استراتيجية ومهمة جدا في صالح المؤسسة، وعليه فان ممارسة الوظائف والأدوار بالمعنى الحقيقي للإطارات أمر غير ممكن خصوصا في ظل نظام مركزي سلطوي خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات الطابع العمومي وإن كانت مؤسسات صناعية.

من جانب آخر يشير بعض المبحوثين من الإطارات أن هذه الممارسات التنظيمية من السلطة المركزية هي نتاج توجه الدولة الجزائرية ككل نحو الاقتصاد الاشتراكي بعد مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات، وما خلفته من ذهنيات وعقليات مطبقة في منظومة العمل، إضافة الى ذلك كرست الممارسة السياسية في ظل نظام الحزب الواحد التوجه الأحادي والمركزي في التسيير حيث افرزت هذه المرحلة فئة أوليجاركية بالمعنى الحقيقي في المؤسسات الجزائرية، والتي استولت على سلطة القرار السياسي والتنظيمي.

تبقى هذه الممارسات التنظيمية في المؤسسات الجزائرية موجودة حتى في ظل تغيير النظام الاقتصادي، والتوجه نحو اقتصاد السوق، والانفتاح على القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي وغيرها من التغيرات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية والثقافية داخل التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية، حيث تعتبر المركزية أحد أهم المعيقات العملية في العصر الحديث في التنظيمات ألجزائرية، وتبقى سلطة القرار بيد فئة قليلة تمارس سلطتها وسطوتها.

3.3 المشاركة في الأنشطة النخبوية في المجتمع

يعتبر الفضاء الاجتماعي والسياسي والثقافي فرصة للتمايز الاجتماعي، وجانبا مهما في تكوين مكانة اجتماعية وأهمية كبيرة في لعب العديد من الأدوار المؤثرة في البنى

الاجتماعية، من خلال الانتماء إلى الجمعيات والمنظمات الوطنية التي تعتبر أداة محورية في تكوين وتوجيه الرأي العام في شتى المجالات الحيوية، والتي من الممكن أن يمارس الإطار فيها دورا قياديا مؤثرا جدا.

المخطط رقم 03: دائرة بيانية توضح مشاركة الإطارات في الجمعيات والمنظمات الوطنية والمجتمع المدني

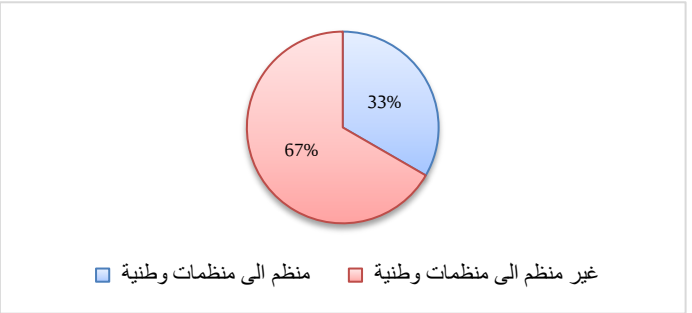

من خلال النتائج تبين أن نسبة 67% من الإطارات الصناعية داخل المؤسسة غير منظمين إلى منظمات وطنية خارج إطار مؤسسة العمل، في مقابل ذلك نجد أن نسبة 33 % من مجموع الإطارات الصناعية المبحوثة منظمة إلى منظمات وطنية وتشارك في القضايا الوطنية، ويمكن تفسير هذه النتائج وفق عدة عوامل ساهمت في استقالة الإطارات الصناعية من أدوارها الاجتماعية وأولاها الضغوط المهنية الكثيفة بحكم العمل وطبيعة ونشاط المؤسسة الذي يأخذ وقتا كبيرا وجهدا معتبرا إضافة إلى ظروف العمل ومشاكله، ومن جهة أخرى تعزى هذه الاستقالة إلى ظروف نشأة الإطارات الصناعية في الجزائر، حيث تشير الدراسات التاريخية للتنظيمات الجزائرية أن الجزائر شهدت فراغا كبيرا في اليد العاملة المؤهلة وذات الكفاءة في تسيير مؤسساتها، ولذا عمدت إلى سد الفراغ الحاصل في الإطارات الجزائرية بالاستعانة بالإطارات الأجنبية وترقية بعض العاملين الى صنف الإطارات.

ومن جهة أخرى لعبت الظروف والعوامل السياسية في الجزائر دورا كبيرا في إلغاء أدوار الإطارات على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي وغيرها من المجالات الحيوية. كل هذه الظروف وبعض العوامل الاجتماعية من بينها أن جل الإطارات الصناعية من مستويات اجتماعية متدنية في التركيبة الاجتماعية في المجتمع الجزائري، حيث أن أغلبهم من عائلات فلاحية وأوساط اجتماعية تقليدية.

4.3 المشاركة في التظاهرات النخبوية وفي مجالات النخبة في المجتمع

تعتبر المنظمات الحقوقية والأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني والتظاهرات الثقافية أهم المجالات الحيوية التي من الممكن أن تساهم في المشاركة النخبوية بالنسبة للإطارات الصناعية، حيث من الممكن أن تساهم في تكوين رصيد معرفي واجتماعي للإطار من جهة وأن تستفيد هذه المنظمات من المستويات المعرفية والخبرات المهنية وجوانب أخرى، وفيما يلي أهم النتائج فيما يخص أهم المجالات والمنظمات التي تشارك فيها الإطارات الصناعية المنظمة إلى جمعيات المجتمع المدني.

المخطط رقم 03: دائرة بيانية لاهم التظاهرات النخبوية التي تشارك فيها الإطارات الصناعية

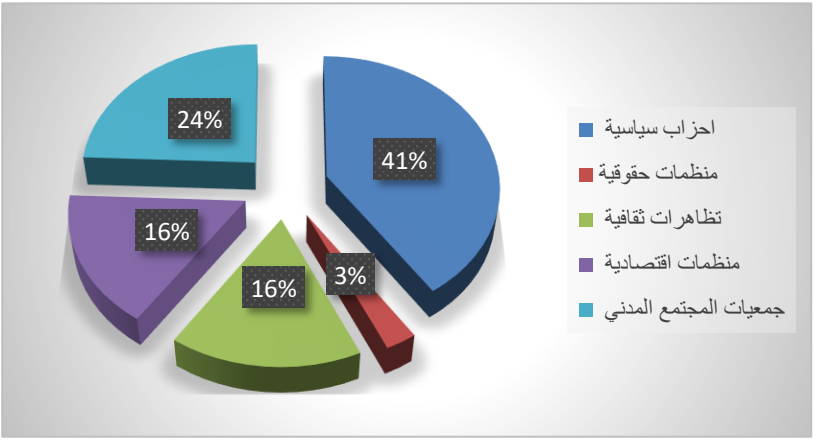

يتبين من خلال النتائج أن الإطارات المشاركة في القضايا الوطنية والذين تقدر نسبتهم من مجموع الإطارات بـ33% منقسمين إلى نسبة 40.54% منظمون إلى أحزاب سياسية تليها نسبة 24.32% منظمون إلى جمعيات المجتمع المدني، تليها نسبة 16.21% منظمون إلى منظمات اقتصادية، ونفس النسبة إلى التظاهرات الثقافية، في حين نجد نسبة 2.7% منظمون إلى منظمات حقوقية، تشير هذه النتائج إلى أن المشاركة السياسية في المنظمات والأحزاب السياسية تأخذ حصة أكبر، وذلك راجع إلى فترة الحزب الواحد والتي تلتها، أي بداية التعددية الحزبية في الجزائر. ويؤكد أغلب الإطارات التي لها انتماء حزبي أن لهم مدة كبيرة في التنظيمات الحزبية وخاصة الحزب الحاكم في حين نجد البعض الآخر ينتمي إلى أحزاب إسلامية.

إن الأدوار الرئيسية للإطارات الصناعية في المشاركة الحزبية تعتبر هامشية حيث إن العديد منهم لم يصل الى سلطة القرار داخل الحزب، وإنما اقتصرت مشاركاتهم في المجالس الداخلية للأحزاب أو المشاركة في التظاهرات الحزبية. من جهة أخرى يؤكد بعض من الإطارات الصناعية على ضرورة المشاركة في المجتمع المدني من خلال الجمعيات الخيرية والدينية والثقافية والتربوية، ولكن الملاحظ أن هذه الجمعيات تنشط على الصعيد المحلي فقط وليس لها امتداد إلى مناطق أخرى، وبالتالي تبقى الممارسات داخل المجتمع المدني مع الهيئات المحلية وليست الوطنية.

في حين نجد فئة قليلة من الإطارات الصناعية التي تشارك في التظاهرات الثقافية، وذلك راجع إلى أن العديد منهم يعتبرون أنفسهم غير معنيين بالجوانب الثقافية والفكرية. ولذا يميل أغلبهم إلى تجنب التظاهرات الثقافية والفكرية إلا في حالات قليلة، نجدها عند بعض الإطارات التي لها حب المطالعة في المجال الفكري والثقافي والديني وغيرها من المواضيع الأدبية. وفي خصوص المشاركة في المنظمات الاقتصادية فقد اقتصر الأمر على المشاركة في الجمعيات الاقتصادية، مثل منظمات حماية المستهلك ومنظمات عمالية أخرى وبعض النقابات في الإطار الاقتصادي، أما عن المشاركة في المنظمات الحقوقية العالمية والوطنية فإن تمثيل الإطارات الصناعية في هذا المجال ضئيل جدا.

4. مناقشة نتائج الدراسة

فيما يخص إنتاج إطارات صناعية_كاستنتاج، يتضح لنا أن الإطارات الصناعية في الجزائر هي نتاج المعاهد والجامعات الجزائرية، خصوصا مع جودة التعليم في العقدين الأولين للجامعة الجزائرية، وهذا ما يوضح اعتماد المؤسسات الجزائرية لخريجيها. إن اعتماد الدولة الجزائرية للإطارات الصناعية المتخرجة من جامعاتها من أجل تسيير شؤونها شكل تحد كبير للطاقات الجزائرية، خصوصا مع القطيعة الفكرية والعلمية وسياسية التجهيل التي تبنتها الحقبة الاستعمارية في الجزائر وتهميش الكفاءات.

من خلال ذلك يمكن القول أن مستوى الكفاءات البشرية المتخرجة من الكليات والمعاهد ومدارس التكوين في الجزائر لها تكوين نوعي فيما يخص التخصصات الصناعية، ولكن المشكل المطروح لم يكن في مستوى التخصصات التقنية والفنية بل إن المشكلة

المطروحة في الجانب التسييري وخاصة تسيير الموارد البشرية في المؤسسات الصناعية، وهذا ما طرح عدة إشكالات على الصعيد العام وعلى الصعيد الخاص في المؤسسات، وما الإصلاحات الاقتصادية إلا نتاجا لأزمات التسيير في المؤسسات الجزائرية خصوصا في ظل نظام الاقتصاد الاشتراكي.

وفيما يختص بالمشاركة والاستقلالية في عملية صنع القرار تبين أن معظم الإطارات قيد الدراسة يشتكون من الممارسات المركزية للمؤسسة الأم، وكذا الإملاءات السلطوية من طرف الدولة، ولذا يعتبر العديد من الإطارات أن القيود المفروضة على صناع القرار داخل المؤسسة ما هو إلا أداة رقابية في يد الدولة غرضها الإخضاع التام للأوامر السلطوية من جهة والتحكم الكلي في العنصر البشري داخل التنظيمات الجزائرية وخاصة فئة الإطارات التي يعتبرها الكثيرون فئة فعالة في عملية التغيير الاجتماعي.

أما فيما يخص الانضمام إلى منظمات وطنية وأحزاب سياسية وجمعيات المجتمع المدني فتبين أن فئة قليلة جدا من الإطارات تشارك في المنظمات الوطنية التي لها دور كبير وفعال في قيادة الفئات الاجتماعية الأخرى، وتفعيل قنوات الحوار مع السلطة السياسية التي تلعب دورا مهما في الحياة المدنية الحضارية.

إن هذا الغياب هو نتيجة العديد من العوامل خاصة العوامل السياسية والعوامل الأمنية والعوامل الاقتصادية التي مرت بها الجزائر خلال العقود السابقة، والتي ساهمت بشكل أو بآخر في تخلي الإطارات الصناعية عن ممارساتها النخبوية ضمن الإطار الاجتماعي الذي تعيش فيه، وبالتالي فقد انعكست هذه الاستقالة الجماعية من طرف الإطارات على المستوى النخبوي في الجزائر إذ تبين من خلال العديد من الدراسات أن الممارسات السياسية للنخبة الموجودة في الجزائر دائما في انحدار في الطرح السياسي والفكري، نفس الأمر بالنسبة للمجالات الأخرى مثل المجال الثقافي والفكري والاجتماعي.

وفيما يخص أهم القطاعات التي تشارك فيها الإطارات الصناعية في المجتمع تبين أن معظم الإطارات المشاركة في المجال النخبوي تميل إلى المجال السياسي وكذا جمعيات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات الخيرية، وعليه يمكن القول أن الإطارات الصناعية لا يزال لديها ذلك الشغف للمشاركة في الحياة الاجتماعية وأن يكون لها دور في الممارسات

السياسية والاجتماعية كذلك، وذلك ما يظهر من خلال الممارسات النقابية التي أظهرت العديد من الكفاءات الوطنية التي ساهمت بدورها في ارتقائها في المجال السياسي.

كاستنتاج عام يتضح من خلال النتائج أن الإطارات الصناعية لا تمارس أدوارها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية والفكرية بالشكل المطلوب، وعليه يمكن القول إن الإطارات الصناعية في الجزائر ليست لها علاقة بإنتاج النخب القيادية في المجتمع الجزائري التي يمكن الاعتماد عليها في قيادة قاطرة التنمية والنهوض بقطاعات الدولة.

إن مسالة الاستقالة النخبوية قد تعزى إلى العديد من الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية حتى، حيث تساهم بنية المجتمعات التقليدية والمجتمعات ذات السلطة الأبوية كثيرا في عدم تولي إطارات شبانية للعديد من المناصب القيادية، إضافة إلى أن مسألة الانكماش السياسي خصوصا في ظل نظام الحزب الواحد شكل عائقا كبيرا في كبت الحريات وعدم ممارسة الديموقراطية بشكل كبير، ومن جهة أخرى يعتبر الكثير أن الخلفيات الدينية والثقافية للمجتمع الجزائري وكذلك موقف المواطن الجزائري من الثقافة الغربية عاملا مهما في التخلف الثقافي والفكري والاجتماعي للمجتمع الجزائري ككل.

خاتمة

إن مسألة استقالة النخب الصناعية من التمثيل على المستوى الوطني أمر مشابه إلى استقالة النخب العلمية والفكرية في المجتمع الجزائري، ولذا ترى الإطارات الصناعية أن مسألة تمثيلهم ترتبط ارتباطا مباشرا بالنخب العلمية والفكرية. من جهة أخرى تحتاج هذه الإطارات إلى عمليات تحفيزية خاصة من البنى الاجتماعية الأساسية مثل الجامعة والمعاهد ومراكز التكوين، وكذا إلى المؤسسات الدينية مثل المساجد وغيرها، كما أن ضرورة تسليط الأضواء الإعلامية على هذه الفئة يلعب دورا محوريا في خروجها من قوقعتها وممارسة أدوارها بكامل الحرية، ومن جانب آخر تتضح أهمية الحاجة إلى نخب علمية وفكرية في المجتمع حيث تعتبر هذه المحرك الأساسي في عملية التنمية القادرة على الوصول بهذه الأمة إلى الرقي والتطور بحكم الأساليب العلمية والمعرفية التي تمتلكها هذه الفئة. ما لاحظناه من خلال عملية البحث هو تلك الإرادة القوية للإطارات من أجل

المشاركة في كافة مجالات الحياة الاجتماعية، ونخص بالذكر المجال الثقافي والسياسي، حيث يستهوي العديد من الإطارات الصناعية المشاركة الحزبية وكذا الأعمال الثقافية.

المراجع

1. عنصر العياشي، 2002. النخبة الصناعية في الجزائر-مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران CRASC
2. العايب سليم، 2007. هندسة تسيير الإطارات بالمؤسسة الصناعية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر
3. ميراني حسان، 2001، الأبعاد الثلاثة لدور الإطارات، منشورات - CRASC، دفاتر مركز البحوث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهرانCRASC، رقم 02-2001، وهران.
4. ابراش ابراهيم، 1998. علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنشر، فلسطين، ط1
5. سعادة مولود، 2010. النخبة والمجتمع –تجدد الرهانات، مجلة الباحث الاجتماعي، الجزائر، العدد 10، سبتمبر
6. عباسي نعمان، 2010. الحكم الراشد واولوية ترتيب المشهد النخبوي الجزائري، الباحث الاجتماعي، العدد10، سبتمبر.
7. بن اشنهو عبد اللطيف، 1975 تكون التخلف في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
8. Anser Layachi, 2007. *Les cadres de l'industrie en Algérie, étude de cas: Le complexe d'El Hdjar, in Lardjane Omar* (Coordination et présentation) , *Elites et société dans la monde arabe: les cas de l'Algérie et de l'*Egypte, Editions Casbah,
9. Ben Moussa Brahim, 1983. *Les cadres dans l'entreprise publique algérienne*, D.E.A. en Sociologie, université d'Alger.
10. Ferréol Gilles, 2004. *Dictionnaire de sociologie*, Armand Colin, Paris.
11. Harbi Abdelmadjid, 1983. *La formation des cadres Algériens à l'étranger,* DEA de sociologie, université d'Alger.
12. Juée Jean Paul 1999. *Les cadres en France*, Paris, Puf.